الحكومي ، وبالتالي فان بقاءه او غيابه لا يؤثر على موازين القوى الائتلافية بين اكبر كتلتين داخل الحكومة ، ليكود والمفدال . فقد اكتفى وزير الداخلية ورئيس الوفد الاسرائيلي لمفاوضات الحكم الذاتي ، يوسف بورغ ، بالاعراب عن اسفه للاستقالة ، واضاف ان دايان « كان بامكانه ان يكون شريكا في المفاوضات حول الحكم الذاتي ، وهو الذي قرر عدم المشاركة ... ان اية حكومة اخرى كانت ستبدأ بالتفاوض حول اعادة [الضفة الغربية] ، والامتناع عن ذلك الان هو المبرر المصيري لوجود هذه الحكومة » (هآرتس ، ٢٢/١٠/٧٩) . كذلك اعلن وزير العدل شموئيل تمير : « انني اسف لاستقالة دايان باسم الحركة الديمقراطية . اما مبرراته فانها تثير الاستغراب خصوصا وان مبادىء عامة في المفاوضات حول الحكم الذاتي ، مثل مصلحة الصلاحيات الاسرائيلي ، وادارة المفاوضات حول الوضع الدائم [للمناطق] بعد مرور خمس سنوات ، هي من نتاج فكره . اما هي الان مبرراته ؟ ان افكاره حول مدونة الحكم العسكري من طرف واحد غير مقنعة في هذه اللحظة » (المصدر نفسه) .

وقد استغلت المعارضة قضية استقالة دايان للطعن في الحكومة وسياستها ، والمطالبة بتقديم موعد الانتخابات . فقد اعلن وزير الخارجية السابق يغئال الون ، ان « الاستقالة جاءت متأخرة سنتين ونصف السنة عن موعدها . فمنذ البداية كان انضمام دايان الى حكومة ليكود مخالفا للعرف السياسي » . واعتبر الون استقالة دايان بمثابة اعتراف بفشل السياسة الخارجية للحكومة « وهروب من المعركة وهي لا زالت في اوجها ... ان دخوله الى الحكومة كان خطأ ، واسلوب استقالته يشهد مرة اخرى على اسلوب المقامرة في تولي المناصب العامة » (هآرتس ، ٢٢/١٠/٧٩) . كذلك رفض زعيم حزب العمل شمعون بيرس اقتراح تشكيل حكومة تكتل وطني ، لان المطلوب ، حسب رأيه ، ليس حكومة كهذه ، وانما انتخابات مسبقة (المصدر نفسه) . كما صرح سكرتير عام حزب العمل حاييم بار ـ ليف ، ان « القاعدة البرلمانية للحكومة قد تقلصت بأثني عشر نائبا منذ تشكيلها ، لذا عليها اخلاء مكانها » (المصدر نفسه) .

اما وسائط الاعلام فقد ركزت في تعليقاتها على استقالة دايان ، على الاسباب الشخصية للاستقالة . فقد اعتبر الكاتب الاسرائيلي حفاي ايشد ، وهو احد المقربين من دايان وبن ـ غوريون سابقا ، « ان دايان اراد على ما يبدو الحصول على تفويض شخصي من مناحيم بيغن ، للبحث عن مخرج من التناقضات العميقة لمشروع الحكم الذاتي ... وايجاد [صلة] بين رغبة بيغن في اعتبار [الضفة الغربية] جزءا غير منفصل من اسرائيل في المستقبل، وبين الحاجة الى التعايش مع الفلسطينيين... لقد حدث تناقض في المصالح والمشاعر بين دايان وبيغن ، وليس بوجه خاص بين مشاريع واهداف سياسية محددة » (حفاي ايشد ، دافار ، ٢٦/١٠/٧٩) . ويزعم ايشد ان اسلوب دايان يقضي الحسم في الموضوع الفلسطيني ، وهو ما لا يرغب به بيغن « الذي لا يستطيع ان يتنكر تماما لناخبيه [ويفرض عليهم] تنازلا عن [الضفة الغربية] حتى قبل ان [يتقبلوا] الانسحاب من سيناء كله ... فبيغن يعتبر نفسه مضطرا لتأجيل الحسم في الموضوع الفلسطيني ، ويفضل ان يورثه لمن سيأتي بعده ، خاصة وان الجدول الزمني لاتفاقات كامب ديفيد يمكنه من ذلك ، وحتى ان السادات سيكون راضيا ، كما يبدو ، من تمكينه من ذلك . فمصر ستحصل على سيناء كلها ، وتتفرغ بعد ذلك لمعالجة المشكلة الفلسطينية بكل نواحيها ، بسوية مع خليفة بيغن . اما دايان فيرغب في حسم الموضوع الفلسطيني الان ، وبيغن لا يعرف صيغة هذا الحسم ... وليس هذا عجيبا ، اذ حتى دايان نفسه لا يعرف » (المصدر نفسه) . ويبدو ان هذه الاقوال تتلاءم مع تطور الامور وواقعها حتى الان ، فاسناد مهمة مفاوضات الحكم الذاتي الى وزير الداخلية بورغ ، يثبت في نهاية الامر ، ان هذا المشروع ليس سوى تغطية ووسيلة لتحقيق الاهداف الاسرائيلية في المناطق المحتلة . كما يفهمها بيغن ورفاقه في ليكود والمفدال ، وان رأي دايان لم يكن يتعارض مع هذه الاهداف ، وانما يعتبر ان تحقيقها ينبغي ان يتم في الظروف المناسبة . والدليل على ذلك ما ذكره دايان في رسالته المذكورة الى بيغن يوم ٢/١٠/٧٩ ، من انه يعارض جزءا من الايضاحات بشأن المواقف الاسرائيلية من مشروع الحكم الذاتي التي تم وضعها قبيل البدء بالمفاوضات حول تطبيق هذا المشروع (هآرتس ، ٢٢/١٠/٧٩) . وقد كشفت المصادر الاسرائيلية ان بيغن اورد في تلك الايضاحات ان « اسرائيل تعلن من طرف واحد